دور المناطق الصناعية والمناطق الحرة كمناطق استثمارية خاصة في تعزيز النمو الاقتصادي لمجتمعات عربية

مع الاشارة الى تجربة شركة كوندور إلكترونيك ببرج بوعريريج والمنطقة الحرة جبل علي

The role of industrial zones and free zones as special investment zones in promoting economic growth for Arab societies

With reference to the experience of Condor Electronic in the Bou Arerrigo Free Zone and Jebel Ali Free Zone

بن أحمد سميرة [1]، هداجي نذير [2]

[1] جامعة بشار _ الجزائر ، benahmedbs86@gmail.com

[2] جامعة بشار _ الجزائر ، nadirhedadji@gmail.com

ملخص:

إن مشكلة نضوب مصادر الطاقة التقليدية الناشئ عن شراهة الدول الصناعية في حرق النفط والفحم، ناهيك عن انخفاض أسعارهما وما ترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية لدول العالم النامي، لمن أهم ما يدعونا إلى ضرورة الالتفات إلى صياغة إستراتيجية شاملة للتنويع الاقتصادي، في ظل التطورات الاقتصادية الحالية وانفتاح المجتمعات العربية وتفعيل تجارتها الخارجية فإنه تبرز في كل مرة أهمية تهيئة المناخ الاستثماري لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتسهيل الاستثمارات الداعمة لاقتصاديات الدول. ذلك أن عجلة النمو الاقتصادي يجب أن تستمر طوال الوقت، فجاءت هذه المداخلة تأكيداً لأهمية المناطق الصناعية والمناطق الحرة كمناطق استثمارية خاصة في تفعيل الاستثمارات على المستوى المحلي والدولي ذلك كونها تساهم في المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع ويتحسن باستمرار وتأمين وضع اقتصادي عادل وآمن يشجع الاستثمار الداخلي والخارجي ومن تم تعزيز النمو الاقتصادي. ومن بين النماذج التي تعزز هذه النتيجة هو الأثر الاقتصادي لكل من المنطقة الحرة جبل علي و شركة كوندور إلكترونيك المنطقة الصناعية برج بوعريريج وخاصة فيما يتعلق برفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية على التوالي.

الكلمات مفتاحية: النمو الاقتصادي، المناطق الاستثمارية الخاصة، المناطق الحرة، المناطق الصناعية، الجزائر، الامارات العربية المتحدة.

Résumé

Le problème de l'épuisement des sources d'énergie traditionnelles, dû au désir des pays industrialisés de brûler le pétrole et le charbon, sans parler de la baisse de leurs prix et ses conséquences de problèmes économiques du monde en développement, d ou vient la nécessité de prêter attention à la stratégie globale de diversification économique. Ces événements actuels notament l'activation du commerce extérieur des sociétés arabes, ont souligné à chaque fois l'importance de la croissance économique qui doit être continuer tout le temps afin que ces sociétés facilité les investissements nationaux et étrangères.

Cette communication est venue pour confirmer l'importance des zones industrielles et des zones franches, en particulier dans l'activation des investissements au niveau des zones d'investissement locales et internationales par qu'ils contribuent à maintenir l'évolution favorable et encourageant de l'augmentation relative de la productivité du travail et du capital qui garantit aux individus un niveau de vie élevé et avec amélioration continue et la réalisation d une situation économique équitable et sécurisée qui encourage les conditions d'investissement domestiques et externe et ensuite renforce la croissance économique. L'un des moyens qui ce résultat est l'impact économique

de la zone franche de Jebel Ali et de la zone industrielle de Bordj Bou Arreridj (Société Condor E léctronique), notamment en termes d'augmentation des taux de croissance économique et de réduction du chômage, respectivement.
Mots-clés: Croissance économique, zones d'investissement privé, zones franches, zones industrielles, Algérie, Émirats arabes unis.

المؤلف المرسل: بن أحمد سميرة، **الإيميل**: **benahmedbs86@gmail.com**

I. مقدمة:

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة كأولوية وطنية في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ومن الاتجاهات الاقتصادية التي تحقق هذا الغرض هو إقامة وتهيئة مناطق استثمارية خاصة، نظراً لما تمنحه هذه الحدود الجغرافية الاقتصادية من امتيازات ضريبية وجمركية وتسهيلات إدارية وتشريعية في سبيل تفعيل الاستثمارات المحلية القائمة فيها أو كعامل جذب واستقطاب لرؤوس الأموال الأجنبية حتى تسعى لإنشاء مشاريعها الاستثمارية بفاعلية في نظم المجتمعات العربية .

الاشكالية :

ومن هذا المنطلق فإن هذه المداخلة قد جاءت للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو الدور الذي يلعبه إنشاء المناطق الصناعية والمناطق الحرة كمناطق استثمارية خاصة في تعزيز النمو الاقتصادي ؟

وعلى ضوء الاشكالية الرئيسية يمكن طرح الاسئلة الفرعية الموالية:

_ ما هو مفهوم النمو الاقتصادي؟

_ ما هو مفهوم المناطق الحرة والمناطق الصناعية ؟

_ ما هو دور المناطق الحرة والمناطق الصناعية في تعزيز النمو الاقتصادي ؟

_ ما مدى مساهمة شركة كوندور ببرج بوعريريج في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية الجزائرية ؟

_ ما مدى مساهمة المنطقة الحرة جبل علي في تعزيز الراوابط الامامية والخلفية لاقتصاد دبي والامارات العربية المتحدة ؟

وللإجابة عن الاشكالية الرئيسية وكذا الأسئلة الفرعية، تم تقسيم محتوى المداخلة إلى جملة النقاط الآتية:

_ مفهوم النمو الاقتصادي ؛

_ مفهوم المناطق الصناعية ومساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي ؛

– الاشارة لتجارب مختارة (شركة كوندور إلكترونيك بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج ومنطقة جبل علي بالامارات العربية المتحدة).

II. مفهوم النمو الاقتصادي

لوحظ بمرور الزمن كثرة مظاهر الاهتمام بمشكلة النمو اقتصادي، وهناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي حسب الزاوية التي يُنظر إليها، وفيما يلي سيتم عرض مجموعة من التعاريف من أجل التوصل إلى تعريف شامل.

• النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة حقيقية في الدخل الفردي و ليس النقدي، و للحديث عن النمو الاقتصادي لابد من حدوث زيادة مستمرة في الدخل فعادة ما يتم منح إعانة إلى دولة ما تزيد من متوسط الدخل الحقيقي لمدة عام أو عامين و لكنها تعتبر زيادة مؤقتة وليست نمو (**القادر و عطية ناصف، 2003، ص 13**).

• **ج ون ريفوار** فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النُّمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (**حجازي، 2020**).

• **الاقتصادي الأمريكي كوزينتس** فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري – فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية – هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديًّا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج (**المسعودي، 2010، ص 28**).

إذًا فمفهوم النُّمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة.

III. مفهوم المناطق الصناعية ومساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي

III –1 تعريف المنطقة الصناعية

تعتبر المنطقة الصناعية من المناطق الاستثمارية الخاصة، وقد أطلق عليها أيضا العديد من المسميات مثل: النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية. ويمكن تعريف هذه المناطق بأنها :

• تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين. وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات." (**سمير، 1978، ص 14**)

• قطعة من الأرض، مقسمة ومفروز لإنشاء أبنية صناعية متطورة، متنوعة الأحجام "، وبذلك فهي عملية عقارية بحتة " .

• تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبيرة) في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار. "(**معروف، 2006، ص 343**)

استنادا للتعاريف السابقة فإنه يمكن إعطاء شامل ومختصر للمنطقة الصناعية هو الآتي: " هي مساحة من الأرض، معدة لإنشاء هياكل صناعية متجاورة، مجهزة، ومتنوعة الأحجام، متجانسة فيما بينها على مدى المسار الإنتاجي لخصائص السلع والخدمات ". (**صهيب، 2012، ص 32**)

III –2 موضع مساهمة المناطق الصناعية في تعزيز النمو الاقتصادي

إن أسلوب المناطق الصناعية تعتبر الأسلوب المتبع في مختلف البلدان العربية في توطين الصناعة وهو من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، وهذا راجع للدور الذي تلعبه هذه المناطق كأقطاب للتنمية على المستويين المحلي والوطني، ويمكن أن نجيز بعضا من هذا الدور فيما يلي :

- الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة؛
- توفير فرص العمل والاستخدام في المناطق الريفية بجذب الصناعة إليها؛
- استيعاب الفائض من العمالة في القطاع الزراعي وتنويع مصادر الدخل؛
- جذب الاستثمار الخاص للمساهمة في تنمية القطاع الصناعي؛
- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر بتوفير بعض الامتيازات الخاصة بهذه المناطق؛

حيث تساعد المناطق الصناعية بشكل مباشر في تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال توفير مزيد من فرص العمل، وتوفير مصادر جديدة للدخل ، وبشكل غير مباشر من خلال تأثيرها الايجابي على التنمية الاقتصادية، كما يوجد أثر كبير للمناطق الصناعية على تخفيض معدلات الفقر خاصةً إذا ما تركزت في المناطق الريفية، يضاف لذلك الأثر الإيجابي للمناطق الصناعية على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم بالنسبة الأكبر من تشغيل العمالة في العديد من الدول، وتكون المناطق الصناعية أكثر فائدة أيضاً إذا ما تركزت في القطاعات الصناعية كثيفة العمالة (**مركز المعلومات والدراسات، ص 25–26**) .

ومن جانب آخر فإن انتشار المدن الصناعية في أي بلد يعود عليه بالعديد من المنافع كتوفير اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، والالتزام بالمتطلبات البيئية، وتوسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد، باعتبار أن المرافق العامة والتجمعات السكانية المزدهرة تجاور المناطق الصناعية أينما وجدت. كما أن توفر الإدارة المتخصصة تساعد في المحافظة على النظافة وتشجيع الممارسات غير الضارة بالبيئة والاستثمارات في مجال التكنولوجيا النظيفة وذلك في المناطق الصناعية الجديدة، وفي إنجاز ما تعرقل من تراخيص إضافة إلى نشر الإحصائيات حول الصناعات التي تشملها مدنهم مما يسهل عملية التحديث والتطوير من خلال اتخاذ القرارات الأكثر علمية وفائدة (**تنظيم المدن الصناعية وإدارتها، ،2003، ص 1**) .

III –3 مساهمة شركة كوندور إلكترونيك ببرج بوعريريج في تعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة

يمكن أن نتعرف على قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، من خلال مجموعة من المؤشرات، وذلك عن طريق عرض لتطور انتاج الشركة وكذا رقم أعمالها ونتيجتها الصافية ومقدار حصتها السوقية في السوق الوطنية.

III –3_1 التعريف بشركة كوندور: سيتم تقديم بطاقة فنية لشركة كوندور إلكترونيك كما يلي (**غرفة التجارة والصناعة**) :

_طبيعة المؤسسة: الإنتاج، التوزيع والاستيراد؛

_رأس المال الاجتماعي (بالدينار الجزائري): 2450.000.000؛

_القوى العاملة:4000 عامل؛

_الشكل القانوني: شركة محدودة بالأسهم(SPA) ؛

_القطاع: خاص .

في السابق كانت تعرف بمؤسسة "عنتر تراد (Antar Trade) "كوندور لإنتاج الأجهزة الإلكترونية والأجهزة الكهرو منزلية، حيث كانت تأخذ الشكل القانوني (SARL) مؤسسة ذات مسؤولية محدودة. تحصلت المؤسسة على السجل التجاري في أبريل 2002وانطلق نشاطها الفعلي في فيفري 2003 .

أما حاليا فهي تأخذ الشكل القانوني (SPA) شركة محدودة بالأسهم (SPA Condor Eléctronics) يقع مقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية بولاية برج بوعريريج (الجزائر)، وتتربع على مساحة إجمالية تقدر ب: (89700 متر مربع) منها (37178 متر مربع) مساحة مغطاة (**الجريدة الرسمية، 2000**).

III -3_2 الطاقة الانتاجية لشركة كوندور إلكترونيك

اعتمدت شركة كوندور الكترونيك أربع مراحل انتاج، والتي تعكس مراحل التطور الانتاجي للشركة, بداية بمرحلة شراء المنتجات وإعادة بيعها دون إحداث تغيير، ومن ثم تطورت الشركة، أين أصبحت تقوم بشراء المنتجات مفككة جزئياً وإعادة تركيبها ثم بيعها، مما سمح لها ذلك التعرف على بعض مكونات المنتج وكيفية تركيبه، وفي المرحلة الثالثة أصبحت الشركة تقوم بشراء المنتج مفككا كلياً وإعادة تركيبه وبيعه. أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة الانتاج (التصنيع)، حيث أن شركة كوندور الكترونيك أصبحت تصنع أغلب المكونات لمنتجاتها، وهذا بفضل السياسة التي اعتمدتها في استقطاب وجذب الكفاءات الجزائرية بمختلف التخصصات.

فبعدما كانت الشركة مستورد للمنتجات الجاهزة أصبحت الأن مصنعاً ومصدراً لبعض منتجاتها، وبات يقدر عدد منتجات شركة كوندور إلكتريك ب: (215) منتج مجمعة ضمن (05) عائلات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (01): الطاقة الانتاجية لشركة كوندور إلكترونيك

الرقم	العائلة	القدرة الانتاجية/السنة	الأنواع
01	الثلاجات والمبردات	300.000 وحدة/سنة	23 نوعا
02	المنتجات البيضاء، الغسالات، الأجهزة الكهرو منزلية الصغيرة، آلة الطبخ،...الخ	165.000 وحدة/سنة	54 نوعا
03	أجهزة التلفاز والاستقبال الرقمي	1500.000 وحدة/ سنة	35 نوعا
04	المكيفات الهوائية	450.000 وحدة/سنة	53 نوعا
05	"المنتجات السمراء"، أجهزة الاعلام الآلي واللوحات الرقمية والهواتف الذكية.	1000.000 وحدة/سنة	50 نوعا
	مجمـــــــوع المنتجـــــات		**215 نوعا**

المصدر:الموقع الرسمي للشركة **www.condor.dz (احصائيات مارس 2015)**.

بالإضافة إلى المنتجات السابقة الذكر في الجدول أعلاه، فإن شركة كوندور إلكترونيك تنتج أيضا الألواح الشمسية من خلال دمج الخلايا المكون للوح الشمسي وتغليفه من أجل العزل الكهربائي والحماية ضد العوامل الخارجية، هذه التقنية تسمح بضمان فعالية اللوح الشمسي لمدة أكثر أو تساوي 25 سنة.

III -3_ 3 تطور رقم الاعمال والنتيجة الصافية

إن اعتماد الشركة على سياسة قائمة على سياسة التنوع فب المنتجات ذات الجودة العالية، وسياسة تخفيض الأسعار مقارنة بالمنافسين المحليين، وتوفر منتجات الشركة من خلال نقاط البيع التي تغطي أغلب مناطق التراب الوطني، إضافة لاعتماد الشركة على سياسة تسويق مكثفة بحملات إعلانية وكذا مشاركتها في أغلب التظاهرات الوطنية سواء كانت ثقافية، رياضية، اجتماعية،...الخ.

هذه العوامل السابقة الذكر وأخرى مكنت الشركة من التعريف بمنتجاتها وجلب أكبر قدر ممكن من الزبائن وهذا ما انعكس على رقم أعمالها كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور رقم أعمال شركة كوندور ونتيجتها الصافية ما بين (2011_2013)

	2011	2012	2013
رقم الأعمال (دج)	17583977000,00	21101642000,00	31777492000,00
النتيجة الصافية (دج)	573616000,00	441042000,00	582656000,00

المصدر: سعد مخطاري، **تسيير الكفاءات ودورها في تحسين أداء المورد البشري "دراسة حالة شركة كوندور إلكترونيك_ برج بوعريريج"** ، مذكرة ماجيستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بشار_ الجزائر، 2015، ص 124.

الملاحظ من الجدول أعلاه، أن رقم أعمال الشركة عرف تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الثلاثة السابقة، حيث عرف نمواً بنسبة % 20 ما بين سنتي 2011 و2012، أما نسبة النمو الأكبر فكانت ما بين سنتي 2012و2013بنسبة 50%، أما فيما يخص النتيجة الصافية والتي تعتبر المؤشر الأهم للوضعية المالية لأي شركة، فالملاحظ من الشكل أنها عرفت انخفاضا في سنة 2012، مقارنة 2011، قد يكون ذلك راجعاً لأسباب مختلفة، في حين شهدت النتيجة الصافية لسنة 2013، ارتفاعاً كبيراً مقارنة بنسبة 2012، بلغت نسبة24%.

III - 3 – 4 تطور الحصة السوقية لشركة كوندور الكترونيك

تعتبر شركة كوندور إلكترونيك رائدة في مجالها في السوق الوطنية، وهذا ما يتجلى في حصتها السوقية على المستوى الوطني، حيث عرفت ارتفاعا مستمراً خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (03): تطور الحصة السوقية لشركة كوندور إلكترونك ما بين (2011_ 2013)

السنة	2011	2012	2013
الحصة السوقية %	**35**	**37**	**40**

المصدر: سعد مخطاري (2015)، **مرجع سبق ذكره**، ص 124.

تفسر هذه النسب بقدرة شركة كوندور إلكترونيك على كسب ثقة عدد كبير من الزبائن وذلك باتباعها سياسة تخفيض الاسعار وتقديم منتجات ذات جودة عالية، وهذا ما يدل أيضا على تفوقها على منافسيها، ومن أهم المنافسين الذين ينشطون ضمن نفس النشاط لشركة كوندور: LGSAMSUNG, FRIGOR, COBRA, GEANT, MAXTOR, ASTON, CRISTOR,IRIS, ENEM

IV. مفهوم المناطق الحرة ومساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي

شاع استخدام مصطلح المنطقة الحرة "Free Zone" منذ القدم فقد كانت أول منطقة حرة عرفها التاريخ هي جزيرة ديلوس "Delos"في بحر ايجا منذ ألفي سنة مضت بالإمبراطورية الرومانية، ويتوالى الزمن ليشهد النصف الثاني من القرن العشرين اتجاه كثير من الدول، ومنها الدول العربية نحو تدشين المناطق الحرة لتدعيم اقتصادياتها نظرا لجاذبيتها الكبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية.

IV. _ 1 تعريف المناطق الحرة

ورد في المناطق الحرة عدة تعريفات، ومن أبرزها نذكر:

- المناطق الحرة هي: "مساحة معزولة مخصصة ومسيطر عليها تدار كخدمة عامة في أو مجاورة لميناء الدخول مزودة بخدمات النقل، التفريغ، الفرز والمناولة والتصنيع وعرض السلع وإعادة الشحن المائي والبري والجوي، أي سلعة أجنبية أو محلية يمكن إدخالها إلى المنطقة دون خضوعها للقوانين الجمركية أو دفع رسوم مستحقة" (**قدو، 2009،ص 188**).
- عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المناطق الحرة بأنها: "مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو مطار جوي أو على مقربة منه، تستفيد من الاعفاء من الرسوم الجمركية وبذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة والحفاظ عليها لتوزيعها وتأخير دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها" (**عباس، 2003،ص 409**).
- وقد تعرض التشريع للمناطق الحرة فعرفها حسب المادة 02 من المرسوم التنفيذي 320/94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 بأنها (**علي و مداني، 2012 ص 7**):

"منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات أو أنشطة تجارية، تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشتمل على مطار أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ".

بناءً على التعاريف السابقة فإن يمكن القول إجمالا بأن المنطقة الحرة هي "هي مساحة جغرافية محدودة تستفيد من نظام ضريبي خاص، تحتوي على بنية تحتية ميَسِرة للأنشطة الصناعية أو التجارية أو الخدمية لذلك قد تشتمل على ميناء، مطار أو بمقربة منها، كما أن العمليات التي تتم داخل المناطق الحرة لا تخضع الى أي عراقيل ادارية في التسيير حيث أن الاجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة، دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير .

IV. _2 موضع مساهمة المناطق الحرة في تعزيز النمو الاقتصادي

تسعى الدول من خلال إنشاء المناطق الحرة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية للاستثمار في تلك المناطق، وتقدم لأجل ذلك حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية بالإضافة لتسهيلات مختلفة حيث تسعى من خلال ذلك الدول المضيفة لها إلى تحقيق العديد من الأهداف ذات الأبعاد الاقتصادية والتنموية. ومن بين هذه الأهداف التي تسهم وتصب آثارها في تعزيز الأمن الاقتصادي لأفراد المجتمع نجد:

- توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية الضرورية في أوقات السلم، وعدم مواجهة العجز في هذه المواد في أوقات الحرب أو في الظروف الطارئة، من هذه المواد على سبيل المثال المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج الرئيسية (**راتب، 1996، ص 11**).
- المساهمة في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة المضيفة، من خلال زيادة الموارد غير المباشرة الناتجة عن هذه المناطق، والمتمثلة في زيادة دخلها من رسومّ الملاحة والمرور والتأمين ورسوم الخدمات...إلخ (**محمد شمس الدين، 1993، ص 86**) .

• تعزيز الروابط الأمامية والخلفية للاقتصاد الوطني (**TAHIR** PP 6-7، **1999**) ، وتقوم المناطق الحرة بتعزيز الروابط الأمامية للاقتصاد المحلي من خلال قيام صناعات تصديرية تعمل على تنمية الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، كما تعزز هذه المناطق الروابط الخلفية من خلال استخدام مستلزمات الإنتاج من المواد الخام المحلية واستهلاك الكهرباء والمياه وتوظيف العمالة المحلية، بالإضافة إلى تنشيط قطاعات أخرى يتحقق معها زيادة الإنتاج المحلي والتوظف والدخل (**محيسن، 1999، ص 16**).

• تخفيف حجم البطالة ورفع معدلات دخل الأفراد في الدول المضيفة، طبقا لأحدث التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية، فإن السبب الأساسي لانتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداث أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي لأجل المساهمة في عملية التنمية (**Rapport publie**, **1998 P 1**) . ويتوقف عدد فرص العمل التي يتم توفيرها عن طريق المناطق الحرة على عدد من العوامل منها (**فضل علي، 2001، ص 27**):

- الحجم الذي تشغله المنطقة.
- مراحل تطور المنطقة واكتمال عناصر البنية الأساسية فيها.
- مدى نجاح المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات المالية والأجنبية.
- نوعية العمليات والأنشطة الإنتاجية في المنطقة وما إذا كانت تتطلب عمالة كثيفة.

وعن فرص العمل التي توفرها المناطق الحرة على المستوى العالمي يقدر أن هذه المناطق أدت لتوفير أكثر من (3,5) مليون فرصة عمل حتى أوائل عقد الثمانيات من القرن الماضي، وهذا العدد يقتصر على الدول النامية بما فيها تلك الدول حديثة العهد بالتصنيع، فقد أسهمت المناطق الحرة الخاصة بتجهيز الصادرات ومناطق الباب المفتوح التي أقيمت على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بما يقارب 3,6 % من الإجمالي العام للعمالة المسجلة في مجال الصناعات التحويلية في الدول النامية، كما أن البنوك العاملة في المناطق الحرة أسهمت في نفس الفترة المشار إليها في توفير ما يقارب (75) ألف فرصة عمل، وأسهمت الموانئ الحرة للدول النامية والدول حديثة التصنيع بما يقارب المليوني فرصة عمل، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المناطق الحرة للخدمات لم تسهم سوى بنسبة ضئيلة في هذا الجانب حيث لم توفر سوى أقل من (50) ألف فرصة عمل (**عيسى، 2002، ص 27**) .

وجدير بالذكر أن مساهمة المناطق الحرة لا تقتصر على توفير عدد من فرص العمل فحسب، بل إنها بالإضافة لذلك تقوم المشروعات العاملة بمنح أجورا أعلى نسبيا من المعدلات السائدة في المشروعات العاملة خارج هذه المناطق، فعلى سبيل المثال يعتبر متوسط نصب الفرد من الدخل القومي في هونج كونج وسنغافورة وهما من أشهر المناطق الحرة نجاحا على المستوى الدولي، يعتبر الدخل فيهما ثاني أعلى متوسط للدخل على مستوى القارة الآسيوية بعد اليابان ثاني أكبر قوة اقتصادية عالمية، كما يبلغ ذلك الدخل أيضا تسعة أضعاف نصيب المواطن الصيني من الدخل القومي، ونصيب الفرد في المنطقة الاقتصادية الخاصة (**TIANJJIN**) التي أنشأتها الصين عام 1978 يبلغ ثلاثة أضعاف المتوسط خارجها حسب البيانات التي نشرت أوائل الثمانيات من القرن العشرين (**عيسى، ص27 – 28**).

IV. _3 مساهمة منطقة جبل علي في دعم اقتصاد دبي والإمارات العربية المتحدة

تسهم المناطق الحرة في تسريع عملية النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة، ويمكن ملاحظة ذلك في الدور الذي تقوم به المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي تشهدها الإمارة العربية المتحدة لا سيما إمارة دبي التي أسست فيها مناطق حرة ساهمت على مدى السنوات في تغيير البنية الاقتصادية للإمارة خلال ربع قرن الماضي، مما أحدث تغييراً هائلاً في المشهد التنموي للإمارة .

IV. _3_ 1 تعريف منطقة جبل علي "جافزا"

المنطقة الحرة جبل علي "جافزا" بإمارة دبي، تم تأسيسها في 9 فبراير 1985 وهي تعتبر أكبر منطقة حرة في المنطقة وأكثرها تطوراً ونجاحاً، فهي تعتبر حاليا موطناً لما يزيد عن 6500 شركة، منها أكثر من 150 بين أكبر 500 شركة في العالم حسب تصنيف مؤسسة فورتشن. ويظهر الجدول الموالي مساهمة هذه المنطقة في دعم اقتصاد دبي والامارات العربية المتحدة لسنة 2009.

IV. _3_ 2 مساهمة منطقة جبل علي في تعزيز الروابط الأمامية والخلفية لاقتصاد دبي و والإمارات العربية المتحدة

استناداً لمعطيات الجدول أعلاه، يتضح أن المنطقة الحرة بجبل علي ساعدت دبي كثيراً في سعيها للتطوير والازدهار، فقد نجحت هذه المنطقة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، كما ساعدت على زيادة الصادرات والدخل من العملة الصعبة، وخلق وظائف وبالإضافة إلى ذلك، فقد أفادت المناطق الحرة اقتصاد دبي من خلال نقل التكنولوجيا والمهارات الادارية، وأفادت الاقتصاد المحلي من خلال الروابط الاقتصادية الأمامية والخلفية من خلال قيام صناعات تصديرية تعمل على تنمية الصادرات وزيادة الطاقة الإنتاجية لها، كما تعزز هذه المناطق الروابط الخلفية من خلال استخدام مستلزمات الإنتاج من المواد الخام المحلية واستهلاك الكهرباء والمياه وتوظيف العمالة المحلية، بالإضافة إلى تنشيط قطاعات أخرى يتحقق معها زيادة الإنتاج المحلي والتوظف والدخل

الجدول رقم (04): مساهمة المنطقة الحرة في جبل علي في دعم اقتصاد دبي والامارات العربية المتحدة لسنة 2009.

المؤشر	المساهمة	الحصة في الاجمالي (%)
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي لدبي (مليار درهم)	60,7	21,1
دعم التوظيف في دبي (ألف عامل)	138	10,1
دعم التوظيف في الإمارات العربية المتحدة (ألف عامل)	139	4,4
الحصة في الاستثمار المباشر للإمارات العربية المتحدة (%)	_	40
الخدمات المشتراة (مليون درهم)	946	_

المصدر: مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة، متاح على الموقع الالكتروني: **www.jafza.ae**

خاتمة

وفي الأخير تجب الاشارة إلى أن المناطق الاستثمارية الخاصة وسيلة اقتصادية محققة للنمو الاقتصادي، ومن هنا فإنه من الضروري إرساء وتهيئة المناخ الاستثماري بالدول المضيفة من أجل توفير الظروف الملائمة التي تساعد هذه المناطق على تحقيق النتائج الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتوخاة منها، ولهذا الغرض تم استعراض تجربة المنطقة الحرة بجبل علي الرائدة في مجالها لما لها من إسهام في دعم اقتصاد إمارة دبي بشكل خاص ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي ضرورة الاستفادة من هذه التجربة لاسيما وأن الجزائر تخوض تجربة انشاء منطقة حرة. وبالمقابل تم عرض تجربة شركة كوندور الكترونيك بالمنطقة الصناعية " برج بوعريريج للاسترشاد بها لا سيما في مجال الصناعة سيما انها تمكنت رغم حداثة نشاطها مقارنة بمنافسيها، من احتلال موقع هام في السوق الوطنية، وهي تسعى جاهدة الى تعزيز تواجدها على المستوى العالمي، بطموحها الى احتلال مرتبة مقبولة ضمن مراتب المؤسسات الرائدة، وذلك بفرض نفسها من خلال تشكيلة المنتجات المتعددة والمختلفة، المتأتية من قدراتها وكفاءاتها الداخلية"، وهي تجربة أظهرت دور هذه المناطق في دفع عجلة النمو الاقتصادي، كأسلوب ذو مزايا فعالة في تنمية الاقتصاد الوطني .

قائمـــة المراجـــــــع

-JAMIL TAHIR .(1999) .*an assessment of Free Economic Zones (FEZs) in Arab Countries: Performance and Main Features* .Turkey.

Les zones franches d'exportation se .(1998) .organisation internationale du travail *développent et créent des emplois.*

- *عبد القادر محمد عبد القادر وإيمان عطية ناصف، اتجاهات، حديثة في التنمية* (2003)الإسكندريةالدار الجامعية.
- إجلال راتب. (أكتوبر , 1996). الجوانب النظرية لدراسة أثر المناطق الحرة على تنمية الاقتصاد القومي. *سلسلة قضايا التخطيط والتنمية الصادر عن معهد التخطيط القومي* . مصر .
- بديع الجميل قدو. (2009). *التسويق الدولي*. عمان: دار الميسرة.
- بلعزوز بن علي، و أحمد مداني. (2012). دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة المنطقة الحرة – بلارة. *الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* . سطيف: جامعة فرحات عباس.
- *تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري* (2006) عماندار صفاء للنشر والتوزيع، *تصميم أولي للمجمع الصناعي*1978بيروت
- جمعة حجازي. (3 01, 2020). *مفاهيم التنمية* . تم الاسترداد من www.ina-syrie.com/tbl_images/file0473.pdf
- دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء)العراق -دراسة تطبيقية(*مجلة العلوم الاقتصادية*، 28 دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو مغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائركلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسييرسطيف جامعة فرحات عباس
- سامر مظهر قنطقجي على:. (2003). *تنظيم المدن الصناعية وإدارتها – المدن الصناعية صديقة البيئة*. السعودية: لمجلس مدينة حماة- ت 1.
- شبكة غرف التجارة والصناعة. (بلا تاريخ). " *www.elmouchir.caci.dz*. تاريخ الاسترداد 5 11, 2019
- علي عباس. (2003). *إدارة الأعمال الدولية*. عمان: الأردن: دار حامد.
- فضل. علي مثنى، (2001). دور المنطقة الحرة في جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية مع دراسة تطبيقية على اليمن. القاهرة: المعهد العربي للدراسات والبحوث العلمية.
- محمد شمس الدين. (1993). *إدارة المرافئ واستثمارها ودورها الاقتصادي*. بيروت: الدار الجامعية.
- محمد عبد الشفيع عيسى. (بلا تاريخ). أولويات قطاعات التنمية كمحدد المستقبل مدينة بورسعيد. جامعة قناة السويس، مصر.
- مركز الدراسة والابحاث. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://www.chamber.org.sa/Arabic/InformationCenter/Pages/publications.aspx

ناهد عبد اللطيف محيسن. (أكتوبر , 1999). تقييم لأداء المناطق الحرة في عملية التنمية الاقتصادية. *مجلة مصر المعاصرة* ، صفحة 16.